الفصل الرابع

أكاذيب محبوكة

أثبت القرنان الماضيان تفوق اقتصاديات السوق الحرة على الاقتصاديات المركزية، وتفوق الديمقراطية على أشكال الحكم التي تركز السلطة في أيدي القلة. وفي كلتا الحالتين، يكمن أساس هذا التفوق في التدفق الحر للمعلومات.

كان توماس جيفرسون يرى أن الاتصال المفتوح هو مفتاح نجاح التجربة الأمريكية: «التي نثق بأنها في النهاية سترسخ حقيقة أن الإنسان يمكن أن يحكمه العقل والحق. لذلك ينبغي أن يكون هدفنا الأول أن نترك كل السبل المؤدية للحقيقة مفتوحة أمامه». كذلك كان آدم سميث -الذي وصف الحكمة الجماعية للسوق الحرة بأنها «اليد الخفية»- يعد التدفق الحر للمعلومات أمرًا جوهريًا لكفاءة الرأسمالية. فعندما تكون المعلومات متاحة للأفراد دون قيود، وتتدفق بلا معوقات عبر المنظومة السياسية أو المنظومة الاقتصادية، لن تقوم المجموعة الصغيرة نفسها من الناس باتخاذ القرارات، وإنما تتوزع القدرة على إصدار الأحكام على نطاق واسع عبر المنظومة برمتها، فيتمكن كل فرد من الإسهام في الحكمة الجماعية.

وعادة ما تكون القرارات التي تتخذ بهذا الأسلوب أفضل من تلك التي تتخذها أي مجموعة صغيرة، والتي تكون بطبيعتها أشد تأثرًا بمخاطر محدودية المعلومات والمآرب الخاصة. وتساعد الديمقراطية التشاركية -بسبب انفتاحها ومسؤوليتها- على الحد من الأخطاء في القرارات الخاصة بالسياسية القومية.

تقدم نظرية علم المعلومات -وهو علم جديد- طريقة لفهم سبب كون الديمقراطية -شأنها في ذلك شأن الرأسمالية- أشد كفاية في اتخاذ قرارات صائبة بمرور الزمن. فقبل سنوات قليلة حاول صديق لي هو داني هيليز -وهو مختص في علوم الحاسوب الآلي- أن يشرح لي بصبر آليات عمل أحد الحواسب العملاقة التي تعمل بنظام التوازي الموسع، فقال إن الحواسب الأولى كانت تعتمد على وحدة تشغيل مركزية محاطة بمجال الذاكرة. فإذا أردت حلاً لمسألة معينة، كانت وحدة التشغيل المركزية ترسل الطلب إلى مجال الذاكرة لكي تسترجع البيانات، ثم تعيدها إلى مركز التشغيل، ثم ترد النتيجة مرة أخرى إلى الذاكرة. وتستهلك هذه الرحلات الحتمية الثلاث، جيئة وذهابًا، وقتًا ثمينًا وتستنزف جهدًا متصلاً بغيضًا.

إن الطفرة التصميمية التي اقترنت بمنظومة التوازي الموسع كان من شأنها تفكيك قوة وحدة التشغيل المركزية، وتوزيعها عبر حقل الذاكرة على عدد كبير من «المشغلات الدقيقة» المنفصلة والأصغر حجمًا - بحيث يوجد كل منها مع جزء من حقل الذاكرة الذي كان مسؤولاً عن تشغيله. وحين ينبغي أداء مهمة معينة، تعمل كل المشغلات

في آن واحد، ويقوم كل منها بتشغيل كم ضئيل من المعلومات. وعندئذٍ تكون الأجزاء المنفصلة من الإجابة أو حل المسألة في آن واحد لتجتمع في المركز، والنتيجة: رحلة واحدة، وتوفير للوقت والجهد والطاقة.

تقدم الصورة المجازية في تعبير «التوازي الموسع» أو «التفكير الموزع» تفسيرًا؛ للسبب وراء أن ديمقراطيتنا تتفوق على أي نظام حكومي يديره ملك أو حاكم مستبد، ففي حين تعتمد الأنظمة الاستبدادية على «المشغل المركزي» لإملاء الأوامر كافة، تعتمد الديمقراطيات النيابية على سلطة الناس المنتشرين في المجتمع ورؤيتهم، ويوجد كل منهم بجوار الجزء الذي يحوز جل اهتمامه -سواء رجلاً أو امرأة- في المجتمع.

وفي حالة رأسمالية السوق الحرة، تكون عملية اتخاذ القرار منتشرة على نطاق أوسع. وقد انهار اقتصاد الاتحاد السوفيتي؛ لأنه كان يعتمد على مشغل مركزي في اتخاذ القرارات الاقتصادية كافة، ولم ينجح ذلك النجاح المنشود؛ إذ انزوى الابتكار، واستشرى الفساد. ومع استمرار اعتماد اقتصاد كورية الشمالية على مشغل مركزي، أصبح الناس هناك اليوم على حافة المجاعة. لكن الاقتصاد الرأسمالي يوزع السلطة على من هم خارج المركز -أصحاب الأعمال والمستهلكين الذين يتخذون قراراتهم بصورة مستقلة بعضهم عن بعض- والحكمة المتراكمة عن ذلك تزاوج بين العرض والطلب، وتحدد كل منهما بإتقان.

ولنأخذ مثالاً ثالثًا على ذلك، فكثير من الأساليب الحديثة في مجال الإدارة تعتمد على مبادئ التفكير الموزع نفسها، حتى لو لم يسمونه كذلك؛ فبتوزيع الأفكار والمعلومات والمسؤولية على العاملين في الخطوط

الأمامية، تقوم المنظمات بتطوير نفسها، وتخدم العملاء بصورة أفضل، وتحقق منتجًا أعلى قيمة.

يعتمد كل مثال من هذه الأمثلة في نجاحه على البنية الأساسية نفسها، وبدلاً من الإصرار على أن تتخذ القرارات كافة في مكان واحد، وتوزع السلطة على نطاق واسع عبر المنظومة. ثم يتم تجميع حصة كل فرد من حل المسألة ليصير جزءًا من النتيجة الجماعية. ويسمى ذلك في الرأسمالية «العرض والطلب»، وفي الديمقراطية النيابية «تقرير المصير»، ومن الأمور الجوهرية في كل حالة أن يشترك جميع الأفراد المعنيين في بعض الخصائص الأساسية: على سبيل المثال، حرية الحصول على المعلومات التي تتدفق دون عوائق داخل المنظومة.

إن التحدي الذي يواجه أي منظمة ليس إقرار هذه الأوضاع فقط، وإنما تغذيتها والحفاظ عليها، وليس هناك مثال على كيفية عمل ذلك خيرًا من دستور الولايات المتحدة بنظام المساءلة والمحاسبة والتخطيط الدقيق الذي يهدف إلى دعم إنشاء الحكم الذاتي، حتى بعد أكثر من مئتي عام. فدستورنا -في أحد جوانبه- هو البرنامج أو «السوفت وير software» الذي يوجه عمليات منظومة التوازي الموسع لتشغيل القرارات السياسية.

مع ذلك، فإن الدور الذي تقوم به المعلومات تحوّل بصورة عميقة مع هيمنة التلفاز الجديدة على الصحافة المطبوعة. فطبيعة التلفاز بوصفه وصيفاً أحادي الاتجاه -حسب تركيبته الحالية على الأقل- مع قلة عدد شبكات التلفاز نسبيًا، وزيادة التركيز على الملكية، قد زادت في إغراء من

يتولون السلطة السياسية، للسعي إلى درجة أكبر من التحكم في المعلومات المتعلقة بأنشطتهم، التي ينقلها الإعلام الإخباري للشعب الأمريكي.

إن كل من شغلوا البيت الأبيض أخيراً -بما فيهم الإدارة التي عملت بها- أولوا اهتمامًا كبيرًا للمعلومات التي تطلقها الحكومة، وأغرتهم محاولة التحكم في الانطباعات التي تتشكل في أذهان الأمريكيين. ولسوء الحظ، أدى هذا الإغراء -أثناء الإدارة الحالية- إلى زيادة شديدة في استخدام التكتم، وهجوم مقصود على مصداقية نتائج البحث العلمي، التي قد تفسد سعي الإدارة نحو تهديد وإسكات حائزي أي معلومات يمكن استخدامها في تحدي القرارات التي اتخذها البيت الأبيض الحالي.

والأسوأ من ذلك، أن البيت الأبيض الحالي، قد شارك في حملة قوية غير مسبوقة لخداع الجماهير - خاصة فيما يخص سياساته في العراق. هذا الخداع القائم فعلاً يجعل ما قد يقوم به الشعب من تشاور حقيقي ونقاش هادف محالاً. فعندما تكذب أي إدارة على الناس، فإنها تضعف قدرة أمريكة على اتخاذ قرارات جماعية حكيمة فيما يخص جمهوريتنا.

أما وقد اتضح الآن الحجم الكامل لهذا الإخفاق التاريخي؛ فمن المهم أن نفهم كيف أمكن اقتراف هذا الكم الرهيب من الأخطاء في ديمقراطية عظيمة. ومن الواضح فعلاً أن أسلوب الإدارة غير الطبيعي، وغير الأمريكي في التكتم والرقابة والخداع الجماهيري المنظم، هو التفسير الأساسي لكيفية اقتراف أمريكة لهذه الكارثة.

لقد مرت خمس سنوات منذ أن عرض الرئيس بوش حجته لغزو العراق، واتضح الآن أن كل ما دار من نقاش كان في الواقع مبنيًا على أكاذيب. فلو كنا كوننا شعباً نعرف وقتها ما نعرفه الآن عن العراق، لنقصت قائمة الأخطاء الفادحة. فقد اختار الرئيس تجاهل -بل وفي معظم الأحيان قمع- الدراسات والتقارير والحقائق التي تتناقض مع الانطباعات الوهمية التي كان يقوم بغرسها في أذهان الشعب الأمريكي.

بدلاً من ذلك اختارت الإدارة التركيز على الأكاذيب المواتية لها، التي تُعرض بخطابات سطحية عاطفية ملتوية غير جديرة بالديمقراطية. وقد استغلت هذه الجماعة المخاوف لتحقيق مكاسب سياسية حزبية، ووضع أعضاؤها أنفسهم موضع المدافعين البواسل عن بلادنا، في حين أنهم في الواقع يضعفون أمريكة ولا يعملون على تقويتها.

لقد أخبرنا الرئيس أن الحرب هي خياره الأخير، لكن الواضح الآن أنها كانت دومًا خياره الأول. فقد أكد وزير خزانته السابق، بول أونيل، أن العراق كانت «تتصدر» موضوعات أول اجتماعات لبوش بمجلس الأمن القومي بعد عشرة أيام فقط من توليه السلطة: «وكان الأمر هو إيجاد طريقة لتحقيق ذلك».

وقيل لنا إن الرئيس سيوفر للنظام الدولي كل فرص النجاح، لكننا الآن نعرف أنه لم يسمح للنظام إلا بالعمل في نطاق ضيق؛ استرضاءً لوزير خارجيته ولتجميل الصورة.

كان التعليل الأول المقدم للحرب هو تدمير أسلحة الدمار الشامل في العراق، والتي ثبت ألا وجود لها طبعاً. ونحن نعرف الآن - من

تصريحات بول وولفوتيز، النائب السابق لوزير الدفاع، أن هذا السبب تم اختياره بدهاء بعدما أظهر التحليل الدقيق للرأي العام الأمريكي، أن هذا أشد المقولات تأثيرًا في إقناع الناخبين بتأييد غزو العراق.

كان الأمر كأن إدارة بوش قد تبنت توصية والتر ليبمان بتحديد السياسات التي تريد اتباعها سابقاً ثم إطلاق حملة إقناع دعائية ضخمة «لتصنيع» موافقة الشعب على فعل ما عقدت «الطبقة الحاكمة المتخصصة» العزم على عمله فعلاً.

كان الأمر يشبه إشارات التمثيل المسرحي أو الفرق الموسيقية*، ومن المؤكد أنه «كانت» هناك إشارات من هذا النوع -فقد كانت حملة العلاقات العامة شديدة التنسيق- وكان عدد لا حصر له من المتحدثين الرسميين للإدارة قد بدؤوا إطلاق عبارات في الإعلام القومي، تفيد بأن «سحابة الفطر»** قد تهدد المدن الأمريكية إن لم نغز العراق لمنع صدام حسين من إعطاء أسلحة نووية للجماعة الإرهابية نفسها التي هاجمتنا فعلاً، وكان لهجومها عواقب قاتلة.

قيل للأمة إن صدام اشترى تقنية التخصيب، وإنه يسعى للحصول على مخزون من خام اليورانيوم من إفريقية. ويبدو أن الإدارة كانت تتمتع بمناعة ضد أي شعور بالإحراج أو الندم، حين ثبت تمامًا زيف الدليل الذي قدمته لإثبات كلا الادعاءين.

* إشارة أو تلميح للممثل المسرحي تُعْلمه بلحظة دخوله إلى خشبة المسرح، أو إشارة من قائد الفرقة الموسيقية لإعلام العازف بلحظة دخول آلته مع بقية الفرقة. (المترجمة)

** المقصود تلك السحابة الدخانية التي يسببها الانفجار النووي وتشبه الفطر أو عش الغراب. (المترجمة)

تخيل للحظة أنك رئيس الولايات المتحدة، وتخيل أنك تقف في جلسة مشتركة لمجلسي الكونجرس في بث تلفازي محلي مباشر، لتتحدث في المناسبة السنوية الوحيدة التي يطلب فيها الكونجرس من الرئيس أن يتحدث مباشرة إلى الكونجرس والشعب الأمريكي عن حالة الاتحاد، وأنك قدمت جزئية مهمة في قضية الحرب والسلام، وبعدما أنهيت خطبتك أعلن خبراء انتشار الأسلحة النووية في الأمم المتحدة أن الوثيقة التي قدمتها مزورة.

هذا ما حدث فعلاً، فقد أخبر الرئيس بوش الشعب الأمريكي بأن لديه دليلاً موثقاً على أن صدام حسين كان يسعى للحصول على اليورانيوم الخام من دولة النيجر الإفريقيّة، ولمّح إلى أن هذا بكل وضوح بغرض تخصيب اليورانيوم لتصنيع قنابل نووية. ثم طلب من البلاد تخيل مدى الرعب الذي يمكن أن يسببه سقوط إحدى هذه القنابل المصنّعة من هذا اليورانيوم الخام بسحابة تشبه الفطر، وانفجارها فوق إحدى المدن الأمريكية. لكن بعد أسبوعين من ذلك، أصدر محمد البرادعي، رئيس وكالة الأمم المتحدة التي تراقب انتشار الأسلحة النووية والحائز على جائزة نوبل، بيانًا كشف فيه للعالم أن الوثيقة التي بنى عليها الرئيس بوش هذه القصة المؤلة، كانت في الواقع وثيقة ملفقة.

وإذا كنت رئيسًا ووقفت أمام جلسة مشتركة لمجلسي الكونجرس، وألقيت خطاباً يشاهدهُ بليون شخص في بث تلفازي مباشر إلى أرجاء الإعلام جميعها، وقدمت لهذا الحشد الجماهيري دليلاً خطرًا ليكون حجتك في خوض الحرب، ثم اكتشفت لاحقًا أنه لم يكن دليلاً كاذبًا فحسب وإنما «ملفقًا»، فهل كنت ستشعر بالإحراج؟ وهل كنت ستصر

على أن يتحمل شخص ما مسؤولية إعطائك وثيقة ملفقة؟ وهل سيكون لديك أي اهتمام باكتشاف من قام بتزوير الوثيقة ولماذا؟ وبتحديد كيفية وصولها إليك؟ ولماذا شجعت على الاعتماد الشديد على هذه الوثيقة في خطابك عن حالة الاتحاد؟ وهل كنت ستشعر بالندم؛ لأنك قدمت هذا الوهم الخطر للأمة التي تعتمد عليك في قيادتها؟

لقد كتب السير آرثر كونان دويل في إحدى قصص شارلوك هولمز البوليسية الشهيرة أن مفتاح اللغز كان «الكلب الذي لم ينبح». وفي حالتنا هذه لم يبدِ البيت الأبيض أي تذمر ممن زوّر الوثيقة التي وُضعت بين يدي رئيس الولايات المتحدة، واستخدمت في بث للتلفاز المحلي. وما يثير الدهشة أن البيت الأبيض لا يزال غير مهتم بمعرفة من قام بتزوير هذه الوثيقة. وبعد مرور أربع سنوات، لم يتم بعد تحديد المسؤول عن هذا الخداع والتضليل.

وفي خطاب حالة الاتحاد هذه، زعم بوش أيضًا أن مفتشي الأسلحة التابعين للأمم المتحدة، قد وجدوا أن صدام حسين قد حصل على أنابيب خاصة من الألومونيوم لاستخدامها في تخصيب اليورانيوم لتصنيع قنابل ذرية. لكن عددًا لا يحصى من خبراء وزارة الطاقة وغيرهم في مجال الاستخبارات، كانوا على يقين من أن المعلومات التي قدمها الرئيس لأمتنا خاطئة تمامًا. وفي وقت سابق ذكر لي الخبراء الحقيقيون في تخصيب اليورانيوم في الولايات المتحدة -وهم في أوك ريدج في موطني بولاية تينيسي، حيث تتم معظم عمليات التخصيب- أن رأيهم في ذلك أن احتمال أن تكون الأنابيب المذكورة مخصصة لأغراض

التخصيب صفر. لكنهم قالوا إنهم في أوك ريدج يشعرون بالتهديد من الإدلاء بأية تصريحات علنية تتعارض مع ما قدمه الرئيس بوش للشعب الأمريكي من تأكيدات.

وفي كل حالة تقريبًا، فإن المعلومات التي يستخدمها البيت الأبيض لجعل حجته لخوض الحرب مجهولة المصدر ومشوهة وسيئة العرض. وفي كل حالة، حين يتم بحث الأدلة، كانت هناك لا مبالاة مقصودة بمعرفة الحقيقة. والعكس هو الحيح حيث كان هناك إصرار قاطع على تنفيذ سياسات معدة سلفًا بغض النظر عن الدليل، أي إصدار الحكم أولاً ثم إجراء المحاكمة.

طبقًا لتقرير لجنة الحادي عشر من سبتمبر، نعلم الآن أنه في بضع ساعات من وقوع هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001، كان الوزير رامسفيلد منشغلاً بمحاولة إيجاد صلة بين صدام حسين والهجمات. ولدينا شهادة تحت القسم لريتشارد كلارك، رئيس جهاز مكافحة الإرهاب في إدارة الرئيس بوش، يذكر فيها أنه في اليوم الثاني للهجمات؛ يوم الثاني عشر من سبتمبر، كان الرئيس يريد الربط بين الهجمات وصدام حسين بالإضافة إلى أن كلارك روى ذلك في البرنامج الإخباري «ستون دقيقة»:

> استدعاني الرئيس مع بضعة أشخاص آخرين إلى إحدى الغرف؛ وأغلق الباب وقال: «أريدكم أن تعرفوا إذا كان العراق هو من قام بذلك»....فقلت: «سيدي الرئيس، لقد فعلنا ذلك من قبل، وكنا نفحص هذا الأمر بدقة وبعقل

متفتح؛ فلم تكن هناك أي صلة، سيدي الرئيس». فردَّ عليّ قائلاً: العراق، صدام، اكتشف إن كانت ثمة صلة»....جمعنا كل خبراء مكتب التحقيق الفيدرالي -إف بي آي- وكل خبراء وكالة الاستخبارات المركزية -سي آي إيه- فأعدوا جميعًا التقرير بوضوح وأرسلناه إلى الرئيس؛ فعاد التقرير ممهورًا بالرفض من مستشار الأمن القومي أو نائبه؛ عاد يحمل تأشيرة بالرفض تقول: «إجابة خاطئة. تعاد كتابته مرة أخرى».... ولا أظن أن الرئيس يرى مذكرات يمكن أن يكون بها إجابة لا تعجبه.

كان ذلك في اليوم الثاني بعد الهجمات، ولم يسأل عن أسامة بن لادن، ولم يسأل السيد كلارك، الإمبراطور المحنك في مكافحة الإرهاب في ظل رئاسة كل من الحزبين الديمقراطي والجمهوري، عن تنظيم القاعدة، ولم يسأل عن المملكة العربية السعودية ولا عن أي بلد آخر غير العراق.

وعندما أجاب كلارك عن ذلك السؤال الأول بقوله إن العراق لم يكن مسؤولاً عن الهجمات، وأن القاعدة هي المسؤولة، أصر الرئيس على التركيز على العراق. لذلك أمضى كلارك وقته في هذا اليوم - عقب أسوأ هجوم تعرضت له الولايات المتحدة على أرضها في التاريخ، بوصفه الرجل المسؤول عن مكافحة الإرهاب في البيت الأبيض- يحاول إيجاد صلة بين الهجمات وشخص لا علاقة له بها على الإطلاق. وليس هذا نقدًا بطريقة الإدراك المتأخر، فهذه هي الطريقة التي كان الرئيس

يفكر بها حين كان يخطط لرد أمريكة على الهجمات. ولم يكن ذلك قراءة سيئة مؤسفة للأدلة المتاحة، وكان نتيجتها ربط خاطئ بين القاعدة والعراق؛ كان ثمة شيء آخر: اختيار متعمد لإيجاد صلة معينة سواء أُوجد دليل يدعمها أم لا.

عندما كان الرئيس بوش يعد لغزو العراق، أعطى مرارًا انطباعًا واضحًا بأن العراق كان حليفًا للجماعة الإرهابية التي هاجمتنا - القاعدة- وشريكًا لها. وفي الواقع، بعد هجمات 9/11 بوقت قصير، اتخذ الرئيس بوش قرارًا ببدء الإشارة إلى أسامة بن لادن وصدام حسين مقترنين، في تركيبة متكررة بليدة تقصد دمجهما معًا على أنهما شيء واحد في أذهان الناس. وقد استخدم هذه الطريقة مرارًا وتكرارًا بأسلوب بالغ التنظيم لخلق انطباع زائف في أذهان الشعب الأمريكي، وهو أن صدام حسين كان مسؤولاً عن أحداث 9/11.

وفي تعليق كان بعضهم يشعر بأنه ينتمي إلى ملف عنوانه «نكات تكشف معاني أعمق»، قال الرئيس بوش: «أتعرف، في مجال عملي، عليك أن تكرر الأشياء مرة بعد مرة بعد مرة حتى تستقر، وفي هذا دعم لما نطلقه من دعاية».

كان كالعادة يتلاعب بالألفاظ فيما يقول، ومن المؤكد أن براعة الرئيس الدقيقة المتسقة في حد ذاتها دليل على أنه كان يعرف تمامًا أنه يقول كذبة بارعة وخطرة، ويدور بوضوح حول الحقيقة مرة تلو الأخرى، كما لو كان قد تدرب على كيفية تفادي مواجهتها.

قبل نحو 2500 عامًا، قال سقراط؛ وكان من أوائل من درسوا الديماجوجية* دراسة جادة: «لذلك -أينما يخدع الناس فيصيغون آراءهم بمنأى عن الحقيقة- يتضح أن الخطأ قد تسلل إلى عقولهم عبر صور معينة تشبه تلك الحقيقة». لكن الرئيس بوش ونائب الرئيس ديك تشيني ينزلقان أحيانًا بعيدًا عن تلاعبهم المعتاد بالألفاظ، وفي لحظات عدم الانتباه يستخدمان عبارات لا تحمل أي شبه بالحقيقة على الإطلاق؛ بل إن الكذب يظهر بوضوح تام فيها.

ففي خريف عام 2002، قال الرئيس بوش بالفعل للشعب: «إنكم لا تستطيعون الفصل بين القاعدة وصدام». وقال أيضًا: «إن التهديد الحقيقي الذي تواجهه بلادنا هو الشبكات التي تشبه القاعدة ويقوم صدام حسين بتدريبها وتسليحها». وفي الوقت ذاته، كان تشيني -نائب الرئيس- يكرر إدعاءه بأن «ثمة دليلاً دامغًا على وجود اتصال بين القاعدة والحكومة العراقية».وبحلول الربيع، كان كولن باول، وزير الخارجية، يتحدث أمام الأمم المتحدة (في جلسة يقول الآن إنه نادم عليها) زاعمًا بأن هناك «رابطة شر بين العراق وشبكة القاعدة الإرهابية».

لكن الرئيس استمر في رفض كل الأسئلة المتعلقة بتصريحاته بقوله: «إن السبب الذي يجعلني لا أزال مصرًا على وجود علاقة بين العراق وصدام والقاعدة، هو أن هناك علاقة بين العراق والقاعدة». ولم يقدم دليلاً من أي نوع.

* الدهماوية، الدهماوي أو الديماجوجية والديماجوجي: مهيج أو خطيب شعبي يستغل الاستياء الاجتماعي لاكتساب النفوذ السياسي. (المترجمة)

وبمرور الوقت أنجز أعضاء الإدارة الأمر، إذ أظهرت استطلاعات الرأي أن 70% من الناس وصلتهم الرسالة التي أراد بوش أن تصلهم، واقتنعوا بأن صدام حسين كان مسؤولاً عن هجمات 9/11.

إن خرافة أن العراق والقاعدة كانتا تعملان معًا لم تكن نتيجة خطأ بريء وجهل من البيت الأبيض. فالرئيس ونائبه تجاهلا تحذيرات واضحة قبل بدء الحرب مباشرة -من وكالة استخبارات الدفاع في البنتاجون ومن سي آي إيه، وفي تقارير سرية رفعت مباشرة للبيت الأبيض- بأن هذا الزعم كاذب. وقبل الحرب مباشرة، أوضح موظفو الاستخبارات في أوروبة عدم وجود صلة؛ إذ قال مصدر رفيع المستوى من محققي الإرهاب الأوروبيين في عام 2002: «إننا لم نجد أي دليل على وجود صلات بين العراق والقاعدة. وإذا كانت هناك صلات لوجدناها، لكننا لم نجد أي صلة حقيقية من أي نوع».

لم يكن نشر البيت الأبيض هذه الخرافة من باب التهاون والإهمال؛ فعندما تخبر معظم المصادر الموثوق بها بدقة وبصورة متكررة الإدارة بعدم وجود أي صلة، لكنها وبرغم الدليل الأمثل آنذاك تستمر في تأكيدات للشعب الأمريكي، بجرأة وثقة تركت انطباعًا لدى 70% من الشعب بأن صدام كان على صلة بالقاعدة، وأنه المسؤول الأول عن هجمات 9/11، عندها لا يمكن أن نسمّي ذلك إلا تضليلاً.

وعلى الأقل هناك من حزب الرئيس نفسه من يقر بهذا الأمر؛ إذ قال السيناتور تشك هاجل، وهو عضو في لجنة العلاقات الخارجية بصراحة: «إن صدام حسين ليس متحالفًا مع القاعدة؛ فأنا لم أرَ أي

معلومات تؤدي بي إلى ربط صدام حسين بالقاعدة». لكن هذه الأصوات وغيرها لم تضع حدًا لحملة تضليل أمريكة المتعمدة. فعبر حقبة استمرت عدة سنوات، استخدم الرئيس ونائبه لغتهم الخادعة بدقة، أولاً لخلق ثم لتعزيز الخوف من أن العراق كان سيقوم بتسليح القاعدة.

وبعد الغزو، لم يسفر البحث المضني عن دليل على وجود صلة عن أي شيء. وبحلول أغسطس 2003، أُجبر موظفو مجلس الأمن القومي وموظفو الاستخبارات في إدارة بوش السابقة على الإقرار بأن الدليل المستخدم لإقامة هذا الإدعاء بالصلة بين العراق والقاعدة، يتناقض مع ما وصلت إليه وكالات الاستخبارات الرئيسة من استنتاجات. فقد قال جريج ثايلمان، محلل الأسلحة الذي كان يعمل في مكتب وزارة الخارجية للاستخبارات والأبحاث: «كان ما توصلنا إليه هو أن صدام بالتأكيد لن يوفر أسلحة دمار شامل للقاعدة لأنهما عدوان لدودان؛ إذ إن صدام قد يعد القاعدة موضع تهديد له، وقد تعارض القاعدة صدام بوصفه نوعًا من الحكم العلماني الذي تبغضه».

لذلك فعندما أصدرت لجنة 9/11 المشكّلة من أعضاء الحزبين تقريرها بعد عام من الحدث، ولم تجد أي دليل موثوق فيه على الصلة بين العراق والقاعدة، لم يكن مفاجئًا للبيت الأبيض. مع ذلك، فبدلاً من الصراحة التي كان الأمريكيون يحتاجون إليها ويستحقونها من زعمائهم، أصر البيت الأبيض على رأيه بوجود صلة بينهما. فقد زعم تشيني، نائب الرئيس، على سبيل المثال أنه يحتمل أن تكون لديه معلومات أكثر مما لدى اللجنة وقال: «كان من الواضح أن ثمة علاقة»

وكان عليها «دليل دامغ». وقد طرح تشيني هذا السؤال: «هل كان العراق مشتركًا مع القاعدة في هجمات 9/11؟ لا ندري».

وكما كتب الأديب توماس بينشون ذات مرة «إن استطاعوا أن يجعلوك تسأل أسئلة خاطئة، فليس عليهم القلق من الإجابات».

لكن يبدو أن الإدارة الآن تقلقها الإجابات في النهاية. فقد سلق نائب الرئيس تشيني صحيفة نيويورك تايمز بلسان حاد؛ إذ أصابه غضب شديد حين نشرت عنوانًا يقول: «**لم يجد المستشارون رابطة بين العراق والقاعدة**» - الذي كان في ذلك الوقت مجرد صياغة واضحة فقط لأمر معروف. وبتراكم الأكاذيب بعضها فوق بعض. قال تشيني آنذاك إنه لا يوجد «فرق جوهري حاليًا بين ما قاله الرئيس وما قالته اللجنة». بل حاول إنكار مسؤوليته الشخصية -في أي وقت- عن المساعدة في إيجاد الانطباع الخاطئ بأن هناك صلة بين القاعدة والعراق.

وقد آلت مقابلته الشخصية مع المذيع جون ستيوارت إلى أن تكون مادة دسمة لبرنامجه «العرض اليومي مع جون ستيوارت». فقد عرض ستيوارت إنكار تشيني الصريح أنه قال في أي وقت، إن ممثلي القاعدة واستخبارات العراق اجتمعوا في «براغ»، ثم ثبّت ستيوارت صورة تشيني وعرض مقطع الفيديو الكامل، الذي كان تشيني يؤكد فيه بصورة مباشرة ما أنكره. فقد أمسك به في شريط فيديو يكذب كذبة صارخة. وعند ذلك قال ستيوارت مخاطبًا صورة تشيني الثابتة على شاشة التلفاز: «إن من واجبي أن أخبرك أن النار شبت بسراويلك».

حتى الوزير رامسفيلد، الذي رأى كل المعلومات الاستخباراتية المقدمة للرئيس بوش التي تتصل بالعلاقة المزعومة بين القاعدة وصدام حسين، اعترف في النهاية جراء استجواب قاسٍ من الصحفيين قائلاً: «على حد علمي، لم أر أي دليل قوي يربط بين الاثنين».

إننا نعرف الآن أن مساعد رامسفيلد، دوجلاس فيث، قد أجرى عملية «استخباراتية» منفصلة وموازية داخل البنتاجون، كانت تستخدم لتقديم المعلومات الخاطئة إلى الرئيس مباشرة دون علم سي آي إيه، وغيرها من مراكز الاستخبارات المتخصصة في جمع المعلومات وتحليلها في حكومة الولايات المتحدة.

كان للبيت الأبيض مصلحة كبيرة في أن يثبّت في أذهان الشعب الأمريكي الاعتقاد بأن صدام حسين مشترك مع بن لادن. ولم يجرؤ على الاعتراف بالحقيقة، مخافة أن يبدو موظفوه كالحمقى تمامًا، لشن بلادنا حرباً طائشة لا داعي لها ضد دولة لم تكن تمثل لنا تهديدًا مباشرًا من أي نوع. ويظل هناك تأييد قوي جداً لقرار الرئيس بغزو العراق بين أولئك الأمريكيين، الذين لا يزالون على اعتقاد بوجود علاقة – والمدهش أنهم لا يزالون كثيرين. لكن بين هؤلاء الذين يقبلون حقيقة عدم وجود علاقة، سرعان ما اختفى تأييدهم للحرب في العراق وقرار شنها.

ويمكن فهم ذلك لأنه إن كان العراق لا علاقة له بهجمات 9/11، فلا صلة له بالمنظمة التي شنت الهجمات، وهذا إذاً يعني أن الرئيس قد جرنا إلى حرب لم يكن عليه خوضها، وأن أكثر من ثلاثة آلاف موظف

أمريكي لقوا مصرعهم وآلاف غيرهم أصيبوا، كما قتل وجرح آلاف العراقيين دون داعٍ.

كانت كذبة وجود صلة بين القاعدة والعراق أيضًا مفتاحًا لتبرير حصول الرئيس على السلطة الدستورية، فالسلطة هي كل ما يهم هذه الإدارة. وما دامت كذبتهم الكبيرة التي قدمت بصورة استعراضية ظلت حقيقة واقعة في أذهان الناس؛ كانت الأغلبية ترى أن الرئيس بوش محقٌ في أن يولي نفسه سلطة شن الحرب حسب هواه. وكانت تعدّه محقًا في تعليق قدر كبيرٍ من الحريات المدنية وفقًا لتقديره الشخصي. ومن ثم كان بإمكانه الاستمرار في تشويه الواقع السياسي الذي يعيشه الشعب الأمريكي.

فهل من الممكن أن بوش وتشيني كانا يصدقان حقًا الوقائع الكاذبة التي دفعت الشعب الأمريكي وحلفاءنا لقبولها؟ لقد كتب ليوناردو دافينشي ذات مرة يقول: «إن أكبر خداع يعانيه الناس يأتي من آرائهم نفسها». كما كتب آي إف ستون، كاتب التحقيقات الصحفية، في مؤلفه «زمن العذاب»: «كل الحكومات تكذب، لكن الكارثة تقبع في انتظار الدول التي يتعاطى مسؤولوها الحشيش نفسه الذي يقدمونه للناس». فإذا كان بوش وتشيني يصدقان بالفعل وجود الصلة التي زعموها -برغم ما يناقض ذلك من الأدلة التي قدمت إليهما في الوقت نفسه- فإن ذلك في حد ذاته قد يجعلهما -في ضوء الأدلة المتاحة- غير مناسبين بحق لقيادة أمتنا. وعلى صعيد آخر، أفلا يكون احتمالاً أسوأ أنهما قد عرفا الحقيقة وكذبا مرارًا وبكثرة؟ فهل هما على قدر كبير من الغفلة، أم الغباء؟

في عام 2004، أعلن إلمر أندرسون؛ حاكم مينسوتا الجمهوري السابق، في مينابوليس أنه قرر لأول مرة في حياته معارضة رئيس من حزبه أثناء توليه السلطة؛ لأن بوش وتشيني، حسب قوله: «يصدقان معلوماتهما المحرّفة، وقد نثر كلا الرجلين الأكاذيب على رؤوس الأشهاد بحماسة إنجيلية». وقد عزى تحوله هذا إلى «سوء عرض الرئيس بوش - الذي يتسم بالتضليل والكذب المفضوح- لخطر أسلحة الدمار الشامل». وقال: «كانت أفغانستان هي مركز الإرهاب، ولم يكن للعراق علاقة بهذا الفعل الإرهابي، ولم تكن تمثل تهديدًا حقيقيًا للولايات المتحدة، كما زعم هذا الرئيس، ولم تكن ثمة علاقة للعراق كما هو واضح الآن، بأية عملية تسليح خطرة».

بعد مأساة فيتنام أخذت القوات المسلحة الأمريكية على عاتقها مسؤولية تعلم كل شيء ممكن من تجربتها في جنوب شرق آسية. وقام قادة جيشنا بالتخطيط لتحول تاريخي للفروع العسكرية باستخدام المنطق والعقل لتحليل كل خطأ ارتكب هناك وأي خطأ يرتكب. وكانت حرب الخليج الأولى والتدخل في البوسنة من بين النجاحات، التي نجمت عن دمج دروس فيتنام في أسلوب جديد أشد فعالية للإستراتيجية العسكرية.

ولسوء الحظ، أُجبرت البنتاجون على نبذ عدد كبير من هذه الدروس أثناء استعدادها لغزو العراق. على سبيل المثال، كان حجم قوات الغزو الأمريكية -كما نعلم الآن- أقل كثيرًا مما أوصى به الخبراء العسكريون. ففي فبراير من عام 2003، قبل نشوب الحرب، أخبر

الجنرال إريك شينسكي، رئيس أركان الجيش، الكونجرس أن الاحتلال يمكن أن يتطلب عدة مئات الآلاف من الجنود، لكن كان البيت الأبيض قد قرر بالفعل أن عددًا أقل كثيرًا يفي بالغرض. وبدلاً من الانخراط في مناقشة عقلانية بشأن هذه المسألة، تم تقليص سلطات شينسكي على عدم موافقته على فكرتهم المعدّة سلفًا - برغم أنه كان خبيرًا عسكريًا وهم ليسوا كذلك.

وقد فهم الرسالة غيره من الجنرالات والأدميرالات فتوقفوا عن التعبير عن معارضتهم للبيت الأبيض. وكان شينسكي على حق، طبعاً، وكان معظم الضباط العاملين في الوظائف العليا في البنتاجون يعرفون أنه على حق. لكن عملية صنع القرار لم تكن لتسمح باختلاف يتعلق بالمبادئ؛ ونتيجة لذلك لم تكن السياسة المختارة مبنية على الحكمة الجماعية.

وأثناء جهوده لإقناع الكونجرس بتأييد قراره بالإعداد لعملية غزو، وعد الرئيس بوش بأنه إذا جر البلاد إلى حرب؛ فإن ذلك سيكون فقط على أساس خططه المفصّلة التي أعدت بدقة بالغة. وبدلاً من ذلك، نعرف الآن، في تناقض صارخ مع ما قاله لنا آنذاك، إنه خاض الحرب بالفعل دون رؤية واضحة، ويقينًا دون استعداد لما بعد الواقعة التي راح ضحيتها حتى الآن ما يزيد عن ثلاثة آلاف أمريكي، وعدة عشرات الآلاف من العراقيين.

وقد قامت جماعة صغيرة من الرجال الذين يتصفون بالعناد في الإدارة -وكان عدد كبير منهم قد تجنب الخدمة في الجيش حين كانوا

أصغر سنًا- باستبدال قرار قادة البلاد العسكريين بقرارهم، وأدى ذلك إلى ارتكاب البلاد خطأ فادحًا. وكان ما توصلوا إليه من أننا لا نحتاج سوى قوة غزو صغيرة قائمًا على الافتراض الخاطئ نفسه، الذي أدى إلى رفضهم المتعجرف لإعداد خطة لاحتلال العراق بعد الغزو. فقد افترضوا بأن العراقيين سيستقبلون أفراد الجيش الأمريكي مهللين ومرحبين بهم حاملين أكاليل الزهور - وأن هؤلاء العراقيين أنفسهم الذين يشعرون بالامتنان سرعان ما ينشؤون أسواقًا حرة وديمقراطية ناجحة سليمة.

ولسوء الحظ، طبعًا، كان هذا الافتراض أيضًا خطأً جسيمًا، فإننا نعرف الآن من (سي آي إيه) أن هناك تحليلاً شاملاً دقيقًا لتبعات الغزو المحتملة -تم إعداده قبل الغزو بوقت طويل- توقع بدقة الفوضى والغضب الشعبي وتصاعد احتمال نشوب حرب أهلية، وأن هذا التحليل تم عرضه على الرئيس.

كان يمكن تفادي هذا الخطأ في التقدير تمامًا، كما نعرف الآن، ولكن تم التكتم على المعلومات التي كان يمكن أن تمنع هذا الخطأ. فقبل شهرين من نشوب حرب العراق، تلقى الرئيس بوش تقارير سرية شاملة ومفصّلة، تحذره من أن العواقب المحتملة لغزو العراق بقيادة أمريكية قد تزيد من دعم الأصولية الإسلامية، وتسبب انقسامات شديدة في المجتمع العراقي، ومستويات مرتفعة من الصراع الداخلي العنيف، وحرب عصابات تستهدف القوات الأمريكية.

مع ذلك، وبالرغم من تلك التحليلات، اختار الرئيس بوش التكتم على هذه التحذيرات وإخفاء تلك المعلومات، واتجه إلى نقل رؤية بوليانية* إلى الشعب الأمريكي بصورة سخيفة لمصادر واضحة التحيز ومثيرة للشكوك مثل أحمد الجلبي، وهو مجرم مدان ومحتال شهير.

وضعت إدارة بوش الجلبي على قائمة موظفيها، الذين يتلقون أجوراً شهرية، ومنحته مقعدًا مجاورًا للسيدة الأولى لورا بوش في خطاب حالة الاتحاد. ثم أرسلوه إلى بغداد في طائرة عسكرية مع قوة أمنية خاصة. ومع ذلك، قررت الإدارة في العام اللاحق أنه كان بالفعل جاسوسًا لحساب إيران، وأنه كان يخدع الرئيس طوال الوقت بوقائع مزيفة، وتكهنات كاذبة. والجلبي حاليًا موظف رفيع المستوى في الحكومة الجديدة في بغداد.

لقد أصبح أمرًا عاديًا للرئيس بوش أن يعتمد على أصحاب المصالح الخاصة، مثل تلك التي يمثلها الجلبي، فيما يخص المعلومات الأساسية المتعلقة بالسياسات التي تهم هذه المصالح. فقد كان من الواضح أن شركة إكسون للهواتف الخلوية هي أكثر مصادر معلوماته ثقة فيما يتصل بأزمة المناخ، وشركات الكيميائيات هي أكثر مصادر معلوماته ثقة، فيما يتعلق بإثبات خطورة كيميائيات معينة على البيئة أو نفيها. وكانت أكبر شركات الأدوية هي أشد مستشاريه ثقة فيما يتصل بمخاطر العقاقير الجديدة على الصحة. أما شركات التأمين فتعد أكبر مصدر للبيانات يمكن الاعتماد عليه في أي سياسة تؤثر عليها، وهلم جرًا.

* نسبة إلى بوليانا Pollyanna بطلة رواية تحمل اسمها للكاتبة الأمريكية إليانور بورتر، صدرت عام 1921، وكانت تتسم بالتفاؤل المبالغ فيه، والميل لإيجاد الخير في كل شيء. (المترجمة)

وبعد ذلك -وهذا يثير الدهشة- يبدو أن الرئيس يثق فيما يخبره به أصحاب هذه المصالح الخاصة، أكثر من أي معلومات موضوعية أعدها له محللون مستقلون مسؤولون عن حماية المصلحة العامة. وما دامت عقيدته (أيديولوجيته) تعلمه ازدراء مجرد فكرة «المصلحة العامة»، فإنه يفضل فعلاً الاعتماد على المعلومات المتحيزة التي تقوم بإعدادها مصادر مشكوك في صدقها -مثل الجلبي- لديها مصلحة خاصة في نتائج سياسية معينة؛ وفي الواقع، بحث الرئيس عن الحقيقة في غير موطنها.

نشر تحقيق شامل على موقع صحيفة «نايت رايد» الإلكترونية كشف حقيقة مذهلة؛ هي أنه حتى مع بدء الغزو لم تكن هناك «خطة مطلقاً» بكل ما تحمله العبارة من معنى، لمرحلة ما بعد الحرب. ومن المؤكد أن عشية الحرب، حين قارب العرض الرسمي لخطة أمريكة على القادة العسكريين وضباط المخابرات وغيرهم، على الانتهاء، كان عنوان الصورة (الشريحة) التي تصف خطة الرئيس بوش لمرحلة ما بعد الحرب هو «ستتوافر لاحقًا» لأنها ببساطة لم تكن موجودة.

بعد ثلاثة أسابيع من الغزو، سأل أحد الصحفيين الفريق ويليام والاس، قائد الفيلق الخامس؛ وهو ثاني أهم مسؤول عسكري في جيش الولايات المتحدة في العراق، عن خطط مرحلة ما بعد الغزو؛ والمدهش أن إجابة والاس كانت: «حسنًا، إننا نقوم بإعدادها هنا أثناء عملنا».

إننا نعرف الآن من بول بريمر؛ الشخص الذي اختاره الرئيس بوش ليكون مسؤولاً عن سياسة الولايات المتحدة في العراق بعد الغزو مباشرة، أنه كان يبلغ البيت الأبيض، بصورة متكررة، أن عدد الجنود على الأرض

لا يكفي لنجاح السياسة. مع ذلك، وفي الوقت ذاته الذي كان بريمر يبلغ فيه البيت الأبيض بهذه الآراء، كان الرئيس بوش يؤكد للشعب الأمريكي أن عدد جنودنا على الأرض يزيد عن الحاجة، وأنه يعتمد على القادة الأمريكيين في بغداد في تكوين رأيه بعدم الحاجة إلى المزيد.

حتى حين أصبح العنف والفوضى المتصاعدان في العراق واضحين بصورة مؤلمة لكل من يشاهد نشرات الأخبار في التلفاز، بالغ الرئيس بوش في الحط من أهمية تقدير تحذير الاستخبارات القومية الرسمية بأن سياسته في العراق تخفق، وأن الأحداث تخرج عن السيطرة، وقد وصف بوش هذا التحليل الدقيق الرسمي بأنه «مجرد تخمين».

كذلك علمنا من صحيفة «ذا واشنطن بوست» أنه في الوقت ذاته الذي كان الرئيس يؤكد فيه للشعب الأمريكي كذبًا، أنه كان يتأكد بنفسه من إمداد الجنود بالمعدات كافة والإمدادات كافة التي قال قادتهم إنهم يحتاجون إليها، في تلك اللحظة نفسها، كان القائد العسكري الأعلى في العراق، الفريق ريكاردو سانشيز، يتوسل يائسًا مرارًا وتكرارًا ليستجيبوا لطلبه بزيادة المعدات وزيادة الدروع الجسدية، وغيرها لحماية الجنود. وقد كتب أن وحدات الجيش التي كان يقودها، في ظل هذا الوضع: «يناضلون للحفاظ فقط على الحد الأدنى النسبي لمعدلات الاستعداد».

لقد قيل لنا أيضًا إن حلفاءنا سيشاركوننا في ائتلاف ضخم حتى لا نتحمل العبء وحدنا، والمؤكد أننا الآن نتحمل ذلك العبء وحدنا تمامًا تقريبًا؛ إذ إن أكثر من تسعين بالمئة من الجنود غير العراقيين

هم جنود أمريكيون، ويقوم دافعو الضرائب في الولايات المتحدة الآن بدفع أكثر من سبعمئة بليون دولار لحرب استمرت -فعلاً- وقتاً أطول مما استغرقه اشتراكنا في الحرب العالمية الثانية، من يوم بيرل هاربور إلى يوم النصر.

وقد ادّعى بوش أيضًا أن نيل السيطرة على حقول النفط العراقي لحساب المنتجين الأمريكيين لم يكن جزءًا من حساباته، وأصر بدلاً من ذلك على أنه كان سيخوض الحرب للتعامل مع تهديد وشيك للولايات المتحدة. لكن الدليل يُظهر مجددًا بوضوح أن هذا التهديد الوشيك، غير موجود، وأن بوش كان يعرف ذلك في حينه - أو على الأقل أخبره بذلك من كانوا في أفضل موقع يتيح لهم المعرفة.

إضافة إلى ذلك، هناك الآن دليل أكبر مما كان متاحًا وقت الغزو، يشير إلى أن إمدادات النفط العراقي ربما تؤدي دورًا في قرار الإدارة النهائي أكبر بكثير مما يتصور أي شخص. فنحن نعرف الآن -على سبيل المثال، من وثيقة يرجع تاريخها إلى أسبوعين فقط من يوم تولية بوش- أن مجلس الأمن القومي في إدارته تلقى أمرًا بإعلان استعراضهم للسياسات الإجرائية تجاه «دول الشر» (بما فيها العراق)، مع أعمال «مجموعة عمل تشيني السرية المختصة بالطاقة» «التي تتصل بالاستيلاء على حقول النفط والغاز الجديدة والموجودة فعلياً».

علمنا من وثائق تم الحصول عليها في وقائع عملية اكتشاف موجهة ضد مجموعة عمل تشيني المذكورة، قامت بها تركيبة غريبة من جماعة محافظة هي جماعة الرقابة القضائية و«نادي سيرا»، أن

إحدى الوثائق التي فحصتها الحملة العسكرية بدقة متناهية في تلك المدة نفسها، كانت خريطة مفصّلة تفصيلاً دقيقًا للعراق - لا تُظهر مدنها ولا الأماكن التي يعيش فيها سكانها، وإنما تظهر بتفصيل بالغ موقع كل آبار النفط المعروفة في البلاد، مع خطوط متقطعة ترسم حدودًا حاجزة لاكتشافات نفطية متوقعة - وهي خريطة تشبه -حسب ما قال صحفي كندي- رسم جزار فوق جسم عجل يحدد فيه بالخطوط المتقطعة كيفية تقطيع أجزائه.

لقد خاضت الإدارة معركة ضارية في المحاكم لمدة زادت عن ست سنوات، لتستمر في حرمان الشعب الأمريكي من قدرته على معرفة أي أصحاب المصالح الخاصة، وأي جماعات ضغط نصحت تشيني نائب الرئيس بتخطيط سياسة الطاقة الجديدة. إننا نعرف أن كين لاي كان مشتركًا في تقويم المُعيّنين في «اللجنة الفيدرالية لتنظيم الطاقة»، وشاهدنا بعض الأدلة على ما قامت به شركة إنرون للتغلب على المنظمين بالحيلة والمراوغة. لكننا لم نعرف بعد من الذي كان يجلس مع تشيني على الطاولة ليناقش كيفية الوصول إلى احتياطي النفط العراقي.

إننا نعرف أن تشيني نفسه -حين كان يرأس شركة هاليبورتون- قام بقدر معتبر من الأعمال التجارية مع العراق - برغم أنها كانت تخضع لعقوبات الأمم المتحدة وقتها. وكذلك نعرف أن تشيني ذكر في حديث عام وجهه إلى معهد البترول في لندن عام 1999 -قبل أكثر من عام من توليه منصب نائب الرئيس- أنه في العقد القادم سيحتاج العالم -من وجه نظره- إلى خمسين مليون برميل إضافي من النفط يوميًا.

وتساءل تشيني: «من أين ستأتي؟» ثم أجاب بنفسه على سؤاله قائلاً: «من الشرق الأوسط الذي يملك ثلثي نفط العالم وبأدنى تكلفة، فالجائزة الكبرى لا تزال هناك».

بعد ذلك، وفي ربيع عام 2001، حين أصدر تشيني؛ نائب الرئيس، خطة الطاقة القومية للإدارة، تلك الخطة التي وضعتها سرًا الشركات وجماعات الضغط، التي لا يزال يرفض ذكر أسمائها، ضم التقرير هذا الإعلان: «سيكون الخليج الفارسي* العربي موضع التركيز الأساسي لسياسة الطاقة الأمريكية الدولية».

وفي ذلك العام نفسه، أعلن بوش سياسة الطاقة القومية التي مزجها مع سياسته الخارجية تجاه دول الشر مثل العراق. وفي أواخر ذلك الصيف، وفي واحدة من أشد أجزاء عملية بوش السياسية غرابة، قدم ريتشارد بيرل -قبل إجباره على الاستقالة إثر اتهامات بتعارض المصالح بوصفه رئيسًا «لهيئة سياسة الدفاع»- طلبًا للهيئة عن طريق أحد المحللين في شركة «راند» يوصي بأن تضع الولايات المتحدة في اعتبارها الاستيلاء العسكري على حقول النفط في المملكة العربية السعودية.

ولم تأخذ الهيئة بهذه التوصية، لكن اعتقاد بعضهم التهكمي أن النفط كان يلعب دورًا هائلاً في رؤية بوش وسياسته تجاه العراق، تعزز لاحقًا حين أصبح واضحًا أن إحدى المرافق القليلة التي كان يؤمنها جنود الولايات المتحدة في البلد بأسره عقب الغزو هي وزارة النفط العراقية.

* يقصد الخليج العربي، إذ تشيع تسميته باسمه القديم «الخليج الفارسي» لدى كثير من الأوروبيين والأمريكيين. (المترجمة)

أما المتحف العراقي القومي بما يضمه من كنوز أثرية قديمة لا تقدر بثمن يرجع تاريخها إلى ميلاد الحضارة الإنسانية، ومرافق الكهرباء ذات الأهمية الحيوية في الحفاظ على مستوى معيشة المواطنين العراقيين أثناء الاحتلال الذي كان على وشك الحدوث، والمدارس والمستشفيات والوزارات كافة – فتركت جميعًا للصوص والنهابين.

إضافة إلى ذلك، في أوائل عام 2007، أصدرت الحكومة التي وضعتها الولايات المتحدة على رأس السلطة في بغداد تشريعًا تم إعداده في واشنطن، يمنح شركات النفط الأمريكية والبريطانية الدور الأساسي في استغلال احتياطي النفط الضخم في العراق. وسأقوم بمناقشة هذا التشريع بتفصيل أكبر لاحقًا في الفصل السابع.

إن أخطاء التقدير التاريخية التي أدت إلى مأساة غزو أمريكة للعراق، كان يمكن تجنبها كلها بسهولة؛ فسيطرة الإدارة المتغطرسة على المعلومات والتضليل الجماهيري، الذي ارتكبته بحق الشعب الأمريكي لكي تنال موافقته على سياسة غير شريفة، أدت إلى أسوأ خطأ إستراتيجي في تاريخ الولايات المتحدة. لكن ما أصابت به بلادنا من أضرار لا يقتصر على سوء توزيع الموارد العسكرية والاقتصادية والسياسية، ولا حتى على خسائر الدم والمال؛ فعندما يبذل مسؤول رفيع المستوى قدرًا هائلاً من الطاقة في محاولة لإقناع الشعب الأمريكي بكذبة ما، فإنه يخرّب بنية الديمقراطية والإيمان بسلامة حكمنا الذاتي الأساسية.

ولسوء الحظ، فإن العراق ليس أبداً المنطقة الوحيدة التي اعتمد فيها البيت الأبيض على التضليل؛ لنيل الموافقة على سياساته الجديدة

الشاملة تجاهه، التي تتوافر فيها من ثَمّ معلومات تبين فيما بعد أن الرئيس كان لديه فعلاً تحليلات من مصادر محترمة، تتناقض تناقضًا مباشرًا مع ما ذكره للشعب الأمريكي. وفي كل حالة من هذه الحالات فعلاً، كما اتضح الآن، كانت تثبت لاحقًا دقة المعلومات التي رفضها الرئيس. وقد اختار الرئيس بدلاً من ذلك الاعتماد على المعلومات التي تقدمها إليه مصادر كان لها في معظم الأحيان مصالح مباشرة، مالية أو غيرها، في السياسة الجديدة الشاملة التي انتهجها الرئيس - وهي معلومات ثبت كذبها لاحقًا. وفي الحالات التي تم فيها تنفيذ هذه السياسات، كانت العواقب مؤذية للشعب الأمريكي، وفي معظم الأحيان إيذاءً كارثيًا.

شملت أنواع الأنشطة الغريبة غير الديمقراطية التي انخرطت فيها هذه الإدارة لتوسيع سلطتها، استخدامًا غير مسبوق للسرية. فقد كتب مستشار البيت الأبيض السابق جون دون منذ عهد قريب: «إن بوش وتشيني يعودان لسمات حقبة نيكسون، ففي هذه الإدارة -وهي أكثر الإدارات التي حكمت الولايات المتحدة تكتمًا- تصفى أعمال الحكومة كافة أثناء عملية سياسية».

وقد قال جون إف. كنيدي ذات مرة: «إن كلمة «سرية» نفسها بغيضة في مجتمع حر مفتوح؛ ونحن كوننا شعباً نعارض بطبيعتنا، وعبر تاريخنا، المجتمعات السرية والتعهدات السرية والوقائع السرية». لكن في عام 2003، قالت صحيفة «يو إس نيوز وورلد ريبورت» عن البيت الأبيض الحالي ما يلي: «لقد ألقت إدارة بوش غطاءً من السرية، بهدوء ولكن بفعالية، على عمليات خطرة عديدة في الحكومة الفيدرالية؛

فأخفت أمورها عن البحث والتمحيص، وحجبت عن المجال العام معلومات مهمة عن الصحة والأمن وشؤون البيئة».

ويظهر أن إقصاء المعلومات عن المجال العام يرجع في الأساس إلى مصالح سياسية. فقد وضعوا، على سبيل المثال، ستارًا من السرية حول أوراق مدة ولاية بوش حين كان حاكم تكساس. برغم أنه من المستبعد أن يسبب كشف هذه الأوراق تهديدات خطرة عديدة للأمن القومي في تلك الأوراق. كذلك حجبوا معلومات عن صلة نائب الرئيس تشيني المالية التي لم تنقطع مع شركة هاليبورتون التي كان يديرها. ولإيقاف الشكاوى من حكام بلادنا عن قدر ما كانوا سيتلقونه في ظل البرامج الفيدرالية، كفت إدارة بوش ببساطة عن طباعة التقرير الأساسي لميزانية الولايات.

وعندما أصبح التسريح المؤقت بالجملة للعمال أمرًا محرجًا جداً، توقفت هذه الإدارة ببساطة عن نشر تقرير التسريح الدوري الذي ظل الاقتصاديون وغيرهم يتسلمونه طوال عشرات السنين.

وقد قامت إدارة بوش بحذف أكثر من ستة آلاف وثيقة من المواقع الحكومية في شبكة المعلومات، بما فيها -على سبيل المثال لا الحصر- وثيقة على موقع وكالة حماية البيئة تقدم للمواطنين معلومات غاية في الأهمية عن كيفية تحديد مخاطر المواد الكيميائية القريبة من مكان سكن أسرهم.

فضلاً عن ذلك، أنشأت هذه الإدارة استثناءً جديدًا يمكّنها من رفض التصريح بالنشر الصحفي أو النشر العام لمعلومات صحية

وأمنية وبيئية مهمة تقدمها الأعمال التجارية للحكومة - وذلك بمجرد أن تطلق عليها وصف «البنية التحتية الخطرة». وقد كانت هناك -على سبيل المثال- مساعي حديثة لسحب عدد هائل من الوثائق التي سمح بنشرها، بعد أن كانت سرية، من الأرشيف القومي وإعادة صفة السرية إليها، حتى بعد أن ظلت طويلاً في المجال العام.

ومن المدهش ضآلة قدر الغضب الذي يولّده كل جهد جديد لفرض ضوابط أشد إحكامًا على المعلومات التي تتاح للشعب في ديمقراطيتنا.

على سبيل المثال، في ذروة الفضيحة التي تورط فيها عضو جماعة الضغط السابق جاك أبراموف، الذي أدين بجرائم تتعلق بالتسبب في نشر معلومات مغرضة وفي الفساد، قيل لمخبري التحقيقات الصحفية الذين كانوا يسعون لإيجاد وثائق تثبت حدوث هذه الاتصالات، إن مثل هذه الوثائق -إن وجدت- قليلة جدًا، وإن الرئيس بوش لم يكن حتى يعرف أبراموف. كان هناك جبل من القرائن يشير إلى الاتجاه المعاكس، وكان أحد مصادر المعلومات الواضحة لحل الخلاف هي سجلات زوار البيت الأبيض، التي تحتفظ بها شرطة الحراسة السرية، وتوضح من دخلوا إلى البيت الأبيض ومتى دخلوا. وكانت استجابة البيت الأبيض لطلب هذه السجلات هي إيجاد حل وسط تم بمقتضاه التصريح بنشر بعض المعلومات المطلوبة وليست كلها.

بعد ذلك -ودون إبلاغ الصحافة أو الناس- أجبر البيت الأبيض شرطة الحراسة السرية على تغيير سياستها العريقة وفرض السرية من وقتها فصاعدًا على سجلات الزوار كافة في البيت الأبيض.

ومن المفارقات، أن الدكتور جيمس هانسن؛ أحد الخبراء العلميين البارزين في الاحتباس الحراري في وكالة ناسا، تلقى أمرًا عكسيًا؛ إذ أمر أن يبدأ بالاحتفاظ بسجل دقيق لكل زواره في الإدارة حتى يتسنى مراقبة مناقشاته بشأن الاحتباس الحراري والتحكم فيها. كذلك تلقى هانسن أمرًا بعدم التحدث إلى العاملين بالصحافة، برغم أن ذلك الأمر لم ينفذه هانسن.

في محاولة للتشويش على الإجماع الواضح للجماعة العلمية الخاصة بالاحتباس الحراري، أجرى البيت الأبيض أيضًا تغييرات رئيسة وعمليات حذف في تقرير وكالة حماية البيئة - تغييرات بالغة السوء لدرجة أن الوكالة، قالت: إن استخدام اللغة التي أصر عليها الموظفون السياسيون في البيت الأبيض كان أمرًا شديد الإحراج. وكانت التحذيرات العلمية بشأن العواقب الكارثية لظاهرة الاحتباس الحراري غير المنضبطة تخضع لمراقبة موظف سياسي في البيت الأبيض، لم يحظ بأي تدريب عملي؛ هو فيليب كوني. إننا نبدو في بعض الأحيان على مسافة زمنية بعيدة جدًا، طبعاً، عن زمن كان يمكن لجيفرسون أن يكتب فيه عن إيمانه بأن «العلم مهم للحفاظ على حكومتنا الجمهورية، كما أنه جوهري لحمايتها من القوى الخارجية».

أما جورج دويتش، وهو موظف سياسي عيّنه بوش في وكالة ناسا ويبلغ من العمر أربعة وعشرين عامًا، فليس فقط لم يحظ بتدريب علمي، بل تم إرغامه على الاستقالة لادعائه التخرج من الجامعة وهو ما لم يحدث. لكنه حين كان في وكالة ناسا، أصدر تعليمات إلى كل

علماء ناسا بأن يشيروا دومًا إلى الانفجار العظيم بوصفه «نظرية» وليس علمًا. أصدر السيد دويتش، الذي كان متدربًا في حملة بوش - تشيني، تعليمات إلى علماء ناسا في مذكرة بأن الانفجار العظيم «ليس حقيقة مثبتة؛ بل رأي، وهو أكثر من مجرد قضية علمية، إنه قضية دينية».

في الواقع، إن هناك عددًا من القضايا العلمية تعاملت معها إدارة بوش كونها قضايا دينية في المقام الأول. ومن بينها قضايا حياة أو موت، ترتبط بالبحث في الخلايا الجذعية البشرية. وإن إخضاع أفضل الأدلة العلمية لمعتقدات مشتقة من أيديولوجية ما، هي إحدى أساليب سياسية التحكم عن طريق تحريف أفضل المعلومات المتاحة وكتمانها.

وكما كتب الشاعر توماس مور في أوائل القرن التاسع عشر: «إن الإيمان؛ الإيمان المتعصب، حين يقترن بإحكام بكذبٍ مبالغ فيه، فإنهما يظلان في عناق أبدي».

لقد تبنت الإدارة أيضًا سياسة جديدة تتعلق بقانون حرية المعلومات تشجع بصورة عملية الوكالات الفيدرالية، على أن تضع في اعتبارها على نحوٍ كامل الأسباب المحتملة كافة لعدم كشف المعلومات، بغض النظر عما إذا كان الإفشاء ضارًا أم لا. بعبارة أخرى، ستقاوم الحكومة الفيدرالية الآن فعليًا الاستجابة لأي طلب للمعلومات.

يفرض أعضاء هذه الإدارة حراسة مشددة على المعلومات المتعلقة بسلوكهم، وبهذا يهدمون عنصرًا رئيسًا من عناصر المساءلة في الحكومة الأمريكية؛ لأنه ما دامت أفعال الحكومة سرية؛ فلا يمكن أن تعد مسؤولة عن شيء؛ إذ إن الحكومة التي من الشعب ولأجل الشعب،

ينبغي أن تكون شفافة «أمام» الشعب. لكن حكومة بوش كانت تسعى لحرمان الشعب من المعلومات اللازمة لصنع القرار بإخفاء عدد كبير من السياسات بستار من السرية. وفي الواقع، لا أستطيع أن أتذكر أي إدارة تبدي هذه الدرجة من العناد، وإساءة استخدام الحقائق بصورة منهجية، وتنظيم الخداع على أنه جزءٌ طبيعي في العملية السياسية.

وهناك عدد لا يحصى من الحالات التي سحبت فيها الإدارة معلومات من المجال العام، حين لم تؤيد الوقائع المذكورة موقف الإدارة. على سبيل المثال، أثناء محاولة هذه الإدارة إقناع الكونجرس بإقرار إعانة الدواء الموصوف طبيًا في إطار برنامج الرعاية الصحية، وأعرب كثيرون في مجلسي النواب والشيوخ عن قلقهم بشأن تكلفة البرنامج وتصميمه. ولكن بدلاً من الاشتراك في نقاش مفتوح قائم على بيانات واقعية، احتفظت الإدارة بالحقائق لنفسها ومنعت الكونجرس من الاستماع إلى الشهادات التي سعى إلى الحصول عليها من خبير الإدارة الأساسي، الذي جمع معلومات تظهر مقدمًا قبل التصويت أن تقديرات التكلفة الحقيقية، طبعاً، كانت أكبر كثيرًا من الأرقام التي قدمها الرئيس للكونجرس.

وبحجب تلك المعلومات عن الكونجرس، وتصديقه الأرقام المقدمة إليه وافق على البرنامج. والمؤسف أن المبادرة برمتها تتداعى الآن في أنحاء البلاد، مع استغاثة الإدارة بشركات التأمين الكبرى للتطوع بإنقاذها.

أجبر رئيس برنامج الرعاية الصحية، توماس سكاللي، على الاستقالة في ديسمبر عام 2003 بعد اتهامات له بالتهديد الفعلي لأحد

خبراء شؤون التأمين في البرنامج؛ لإخفاء التكلفة الحقيقية للبرنامج الذي كان موضع جدال في الكونجرس. وبعد إشرافه على التوسع الأضخم الوحيد للبرنامج الفيدرالي أثناء ثلاثين عامًا، وتركه بصورة مخزية، أصبح سكاللي أحد أفراد جماعات الضغط لصالح شركات الرعاية الصحية.

ولسوء الحظ، لم يكن تهديد خبير شؤون التأمين في برنامج الرعاية الصحية حالة فردية؛ إذ إن جهود الإدارة للسيطرة على تدفق المعلومات المتعلقة بالسياسة، كانت تضم جهودًا منظمة لترهيب عدد لا يحصى من الأفراد الذين قد تقوض سعة إطلاعهم وعروضهم الواقعية سياسة البيت الأبيض.

قالت كريستين تود وايتمان؛ رئيسة وكالة حماية البيئة السابقة، إنها حين كانت تعرض وجهة نظر مختلفة متعلقة بالسياسة البيئية، كان موظفو البيت الأبيض يسعون إلى ترهيبها كي تسكت. وهي تقول، حسب ما أورده أحد المخبرين الصحفيين: «في الاجتماعات كنت أسأل عما إذا كانت ثمة وقائع تدعم قضيتنا، فاتهمتُ بالخيانة».

طلبت (سي آي إيه) من جو ويلسون -وهو قائم بأعمال سابق في العراق- السفر إلى النيجر للتحقيق في المزاعم القائلة إن صدام حسين كان يسعى للحصول على خام اليورانيوم من هذا البلد الإفريقي. فقال إنه لم يجد أي سعي من هذا القبيل، وقام بإبلاغ الوكالة بما توصل إليه. وبعد ذلك بوقت طويل، حين قرأ تأكيدات البيت الأبيض بأن صدام حسين كان يسعى للحصول على خام اليورانيوم، قام ويلسون بمحاولات

للتحقق من الأساس الذي أقام عليه البيت الأبيض استنتاجاته، فوجد ألا أساس لذلك. ومن ثم كتب عمودًا في صحيفة «ذا نيويورك تايمز» أعرب فيه عما يرى أنه حقيقة الموقف. فقام البيت الأبيض على الفور بشن حملة لترهيب ويلسون بالهجوم عليه، وفي انتهاك للقانون الفيدرالي، تم الإعلان عن هوية زوجة ويلسون التي كانت موظفة في سي آي إيه تشارك في برامج سرية. فشعر ويلسون وزوجته، فاليري بليم، على الفور بأن الدافع وراء الهجوم الشخصي عليهما كان ترهيب الآخرين الذين ربما لا يتفقون مع البيت الأبيض، من إعلان آرائهم.

كذلك حاول البيت الأبيض توسيع جهوده للتلاعب بانطباعات الشعب الأمريكي بحملة لترهيب وسائل الإعلام حتى تقدم صورة أفضل للإدارة. فعقب هجمات 9/11 مباشرة، رد المستشار الصحفي السابق لبوش، آري فليشر، على نقد للغة الإدارة فيما يتصل بالإرهاب، بتحذير هو أن على المعلقين «الانتباه لما يقولون». وعندما صار البيت الأبيض مستاءً من التغطية الإخبارية في تلفاز سي بي إس، شارك الرئيس في ما يشبه العرض المسرحي للترهيب الشخصي، وذلك بعرض صورة له أثناء سيره المصوّر من المكتب البيضاوي إلى سيارته المنتظرة، حاملاً تحت ذراعه -كي تصوره الكاميرا- نسخة من كتاب أعده أحد المحافظين اليمينيين متهمًا فيه سي بي إس بتحيزها.

يقول دان رازر، مذيع الأخبار السابق في سي بي إس، إن مناخ ما بعد 9/11 منع الصحفيين من أن يسألوا موظفي الحكومة «أقسى ما يمكن من أسئلة». بل ذهبوا إلى أبعد من ذلك بمقارنة جهود الإدارة

لترهيب الصحافة بعملية التطويق* في نظام التمييز العنصري في جنوب إفريقية. وفي حين أنه اعترف بأن تلك -على حد قوله- «مقارنة قبيحة»، قال: «الخوف من أنك ستعاقب بالتطويق، أي سيُلف حول عنقك إطارٌ مشتعلٌ اسمه عدم الوطنية».

ويقول كريستان أمانبور من سي إن إن: أرى أن الصحافة مكممة، وأظن أنها تكمم نفسها. آسف لقول ذلك، لكن التلفاز بالتأكيد -وربما محطتي إلى حد ما- يتعرض للترهيب من الإدارة».

كان بول كروجمان؛ صاحب عمود الرأي في «ذا نيويورك تايمز»، واحدًا من أوائل الصحفيين الذين فضحوا تحريف الرئيس المستمر للحقائق. وقد كتب كروجمان: «دعنا لا نتغاضى عن دور الترهيب بعد 9/11، إذا كنت تفكر في قول أي شيء سلبي عن الرئيس... فعليك أن تتوقع أن النقاد اليمينيين والمطبوعات اليمينية ستبذل قصارى جهدها لتدمير سمعتك». لقد نشر بوش وتشيني الارتباك عمدًا، في حين أنهما كانا يحاولان -بكل طريقة ممكنة- معاقبة أي صحفيين يشكلون تهديدًا لاستمرار هذا الارتباك.

* necklacing نوع من العقاب يتم فيه ملء إطار سيارة مطاطي أو برميل أو أنبوب بالجازولين، أو أي مادة أخرى قابلة للاشتعال، وإشعالها حول صدر الشخص المراد عقابه وذراعيه، أو تعليق هذا الشخص في جذع شجرة وإشعالها تحته. وقد شاع استخدام هذه الطريقة أثناء الاضطرابات التي اندلعت في جنوب إفريقية بين ثمانينيات القرن العشرين وتسعينياته. وكانت تستخدم من قبل المحاكم الشعبية في المجتمع الأسود في إفريقية للمجرمين للالتفاف حول أحكام محاكم السلطة البيضاء العنصرية، ومع من يتهم بالتعاون مع نظام التمييز العنصري من الأفارقة. (المترجمة)

إن الجهاز التنفيذي الحالي جعل محاولة ترهيب المؤسسات الإخبارية والتحكم فيها مطبقة عمليًا، من بي بي إس إلى سي بي إس إلى نيوزويك. فاستأجر ممثلين ليقوموا بإعداد أفلام فيديو مزورة لتصريحات صحفية، ودفع المال لبعض الصحفيين وكتّاب أعمدة الرأي الذين كان يرغب في استغلالهم في المقابل لتقديم تغطية إيجابية. وعندما احتاج أفراد الجهاز إلى الدعم في لحظات حرجة، كانوا يستدعون - بصورة روتينية- صحفيًا مزيفًا هو جيف جانون، الذي أعطاه البيت الأبيض أوراق اعتماد صحفية، برغم أنه كان يعمل لحساب موقع على شبكة الإنترنت يخص نائب الحزب الجمهوري عن ولاية تكساس. وكان جيف جانون أيضًا مرافقًا للنساء في الحفلات* سابقًا. ومن دواعي السخرية، جاءت إحدى محاولات جانون (واسمه الحقيقي جيمس دي. جوكيرت) لإنقاذ بوش من مأزق، مباشرة بعد سؤال من صحفي حقيقي عما تدفعه إدارة بوش لكاتب عمود الرأي أرمسترونج ويليامز؛ من أجل إظهار دعاية مؤيدة لسياستها في صورة أخبار مستقلة وغير منحازة. وعندما كان بوش ينهي إجابته أشار بسرعة إلى جانون قائلاً: «نعم، سيدي؟» فقام جانون بانتقاد زعماء الحزب الديمقراطي في مجلسي النواب والشيوخ بصورة بالغة القسوة، ثم سأل الرئيس: «كيف ستعمل مع أناس يبدو أنهم قد طلقوا الحقيقة؟» سؤال ممتاز.

كان هذا التفاهم التام بين الرئيس و«الصحفي» في خدمة محاولات تشتيت الانتباه عن جهود التحقيق في الفساد المتزايد في العلاقة بين

* رجل يستأجر من قبل منظمي الحفلات لمرافقة النساء اللاتي يحضرن الحفل بلا رفيق، للتحدث إليهن ومراقصتهن. (المترجمة)

الصحافة الحرة وموظفي الحكومة. ويعمل ذلك كأنه نسخة حية من المشاهد المزيفة في الإعلانات السياسية حيث يتظاهر الممثلون بأنهم «مواطنون غير متحيزين»، ويعبرون عن تأييدهم لمرشح دفع أنصاره قيمة الإعلان. وتعمل هذه المحاكاة الزائفة للديمقراطية -مثل انتحال جانون صفة صحفي- على صرف انتباه الناس عما يجري من تحريف للعمليات الديمقراطية الحقيقية.

إنهم كذلك يستأجرون ممثلين لعمل إصدارات صحفية مصورة زائفة للتصريح بالنشر، ويدفعون المال لبعض المعلقين الذين كانوا يرغبون بعمل ذلك مقابل تقديم تغطية إيجابية. وفي كل يوم تقريبًا -بمساعدة حلفائهم اليمينيين في الإذاعة- يطلقون كمًا من عمليات التجريح الرقمية لإرهاب أي صحفي يعد ناقدًا للرئيس.

كانت كل هذه التكتيكات تهدف إلى جعل خداع الناس أكثر سهولة. فكما كتب القاضي هوجو إل. بلاك ذات مرة في رأي يعد نقطة تحول: «إن الصحافة محمية حتى تستطيع أن تكشف أسرار الحكومة وإبلاغ الناس بها. ولا يمكن لغير الصحافة الحرة غير المقيدة أن تكشف خداع الحكومة بصورة فعالة. كذلك فإن واجب منع أي جزء من الحكومة من خداع الناس، يقع على رأس مسؤوليات الصحافة الحرة..»..

في عام 2002، اقترحت إدارة بوش أيضًا برنامجًا لتجسس المواطنين على بعضهم بعضاً، فكان هذا يعني تفويضًا إلى ملايين الأمريكيين في التجسس على غيرهم من المواطنين. وقد تسرب من وزارة العدل، أنه تم تصميم منظومة الوقاية ومعلومات الإرهاب لتشجيع الأمريكيين

الذين يعملون في مجالات تتيح لهم المرور على المنازل، مثل رجال البريد وموظفي الخدمات وسائقي الشاحنات على إخبار الحكومة بما لاحظوه أثناء مسارهم اليومي في العمل. وقد رفض الكونجرس هذا البرنامج بعد اقتراحه مباشرة، لكن لا تزال بعض عناصره -مثل التنصت على المواطنين الأمريكيين دون إذن قضائي- يتم تنفيذها سرًا على أي حال.

تسعى هذه الإدارة لتنفيذ أعمالها في سرية حتى مع حاجتها إلى إمكانية مطلقة للوصول إلى معلومات شخصية عن المواطنين الأمريكيين. وتحت عنوان حماية الأمن القومي، نال أفراد الإدارة سلطات جديدة لجمع المعلومات من المواطنين والإبقاء على سريتها. مع ذلك وفي الوقت نفسه، فإنهم -أنفسهم- يرفضون إفشاء المعلومات التي ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالحرب على الإرهاب.

كذلك تقويض دور الأفكار في منظومة السياسة الأمريكية اليوم في البيت الأبيض على أن يفرض سرية غير مسبوقة على أنشطته، وعلى أن يحاول التحكم في تدفق المعلومات - بوصفها وسيلة لضبط نتائج القرارات المهمة كافة التي لا تزال في أيدي الناس، وبدلاً من قبول تراثنا في الانفتاح والمسؤولية، آثرت هذه الإدارة أن تحكم بسلطة لا تعارَض.

إن الحقيقة مؤلمة لهذه الإدارة في كل الأوقات تقريبًا، أي أنها تؤلم حين تتاح للشعب الأمريكي. ونتيجة لذلك، كان أفراد الإدارة يسعون دومًا لإراحة أنفسهم بحرمان الشعب الأمريكي من الوصول إلى المعلومات التي لهم حق فيها.

ويفترض في حكومة من الشعب ولأجل الشعب أن تكون مفتوحة بصفة عامة للفحص العام من الشعب - في حين ينبغي حماية المعلومات الشخصية للناس أنفسهم -بصورة روتينية- من تطفل الحكومة. ولقد قلبت هذه الإدارة الافتراض الأساسي في ديمقراطيتنا رأسًا على عقب. وفي النهاية: تركنا هجومها على مبادئنا الديمقراطية الأساسية أقل حرية وأقل أمنًا.

obeikandl.com